موقف الصحابة من أبي هريرة :

ذكر إبراهيم بن سيار النظام أبا هريرة فقال : أكذبه عمر وعثمان وعلي وعائشة (١) رضوان الله عليهم أجمعين .

ـ وقال بشر المريسي عن عمر بن الخطاب أنه قال : (أكذب المحدثين أبو هريرة) (٢) .

ـ وقال الأستاذ أحمد أمين : وقد أكثر بعض الصحابة من نقده ـ أبي هريرة ـ على الإكثار من الحديث عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وشكوا فيه ، كما يدل على ذلك ما روى مسلم في صحيحه أن أبا هريرة قال : (إنكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله . .) وفي حديث آخر : (يقولون إن أبا هريرة قد أكثر . .) (٣) .

ـ وقال عبد الحسين شرف الدين : (أنكر الناس على أبي هريرة واستفظعوا حديثه على عهده .. وحسبك أن في مكذبيه عظماء الصحابة..) (٤).

ثم قال :

(وبالجملة فإن إنكار الأجلاء ـ من الصحابة والتابعين) ـ عليه واتهامهم إياه مما لا ريب فيه ما تورع منهم عن ذلك أحد حتى مضوا لسبيلهم ، وإنما تورّع الجمهور ممن جاء بعدهم إذ قرروا القول بعدالة الصحابة أجمعين أكتعين أبصعين ، ومنعوا من النظر في شئونهم ، وجعلوا ذلك من الأصول المتبعة وجوباً ، فاعتقلوا العقول بهذا ، وسملوا العيون ، وجعلوا على القلوب أكنّة . وعلى الأسماع وقراً ، فإذا هم « **صم بكم عمي فهم لا يرجعون** » (٥) .

---

(١) انظر تأويل مختلف الحديث ص ٢٧ .
(٢) رد الدارمي على بشر المريسي : ١٣٢ .
(٣) فجر الإسلام : ٢١٨ .
(٤) أبو هريرة : ٢٦٢ ـ ٢٦٤ .
(٥) البقرة : ١٨ .

حاشا أئمة أهل البيت عليهم السلام فإنهم أنزلوا الصحابة حيث أنزل الصحابة أنفسهم . فرأيهم فى أبى هريرة لم يعد رأى علىّ وعمر وعثمان وعائشة ، وتبعهم فى هذا شيعتهم كافة : القدماء منهم والمتأخرون ، من عهد أمير المؤمنين إلى يومنا هذا ، ولعل جل المعتزلة على هذا الرأى . قال الإمام أبو جعفر الإسكافى ما هذا نصه : وأبو هريرة مدخول عند شيوخنا غير مرضى الرواية (قال) ضربه بالدرة . وقال : قد أكثرت من الرواية فأحر بك أن تكون كاذباً على رسول الله صلى الله عليه وسلم . .) (١) .

— رأى أبى ريّة : أورد أبو ريّة بعض الأقوال السابقة ، وساق بعض استدراكات الصحابة على أبى هريرة . واستشهد بفقرات لجولدتسهر و(شبرنجر) ، وسرد أقوالا مختصرة لبعض ما دار بين الصحابة وأبى هريرة ليكوّن من ذلك رأيه فى أبى هريرة ويجعله أول راوية اتهم فى الإسلام (٢) .

مما سبق تتبين لنا الشبه التى أوردها بعضهم على موقف الصحابة من أبى هريرة ، وقد ساقوا تلك الشبه من غير أن يبينوا لنا أسبابها ، وإن بيّن بعضهم ذلك فإنما يحمل الحادثة على غير محملها .

لذلك سأبين موقف الصحابة من أبى هريرة وحديثه ، وقد اضطر إلى ذكر بعض الأحاديث والأخبار التى دارت بينهم ، أو اختلفوا من أجلها ، لأكشف عن حقيقة أمرهم من راوية الإسلام ، ولابد لى أن أشير إلى أن الصحابة لم يقفوا من أبى هريرة موقفاً خاصاً كما أنهم لم ينظروا إليه من زاوية معينة ، أو بمنظار الشك والريبة . ولن أطيل بأكثر مما يحدده المقام ويقتضيه البحث .

(أ) أبو هريرة وعمر بن الخطاب :

لم يثبت قط أن عمر رضى الله عنه ضرب أبا هريرة بدرته لأنه أكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما ما ذكره أبو ريّة

---

(١) أبو هريرة : ٢٦٧ — ٢٦٨ . وقد بينت فى بحث «عدالة الصحابة» أدلة عدالتهم والآراء فى هذا فلتراجع الصفحة ٣٠ وما بعدها .

(٢) انظر أضواء على السنة المحمدية : ١٦٦ — ١٧٢ .

فى صفحة (١٦٣) وما ذكره عبد الحسين فى (ص٢٦٨) من ضرب عمر لأبى هريرة فهى رواية ضعيفة لأنها من طريق أبى جعفر الإسكافى وهذا غير ثقة . وأما تهديد عمر رضى الله عنه لأبى هريرة بالنفى وهو ما رواه السائب بن يزيد إذ قال : (سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبى هريرة : لتتركن الحديث عن رسول الله أو لألحقنك بأرض دوس ، وقال لكعب الأحبار لتتركن الحديث عن الأول أو لألحقنك بأرض القردة) (١) هذا ما جاء فى تاريخ ابن كثير ، بينما ذكر عبد الحسين وأبو ريّة أنه قال لأبى هريرة (لألحقنك بأرض دوس أو بأرض القردة) نقلا عن ابن عساكر، وابن عساكر براء من هذه الرواية فكل ما فيه (عن السائب بن يزيد قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبى هريرة : لتتركن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو لألحقنك بأرض دوس ، وقال لكعب : لتتركن الحديث أو لألحقنك بأرض القردة) (٢) . فلم يحسن عبد الحسين النقل ! !

وأما أبو ريّة فقد أشار إلى البداية والنهاية وليس فيها هذا . ونهى عمر رضى الله عنه لم يكن خاصاً بأبى هريرة بل ذلك كان منهاجه خوفاً من الوقوع فى الخطأ .

ثم إن ابن كثير بعد أن ذكر هذه الرواية قال : وهذا محمول من عمر على أنه خشى من الأحاديث التى قد تضعها الناس على غير مواضعها ، وأنهم يتكلون على ما فيها من أحاديث الرخص ، وأن الرجل إذا أكثر من الحديث ربما وقع فى أحاديثه بعض الغلط ، أو الخطأ فيحملها الناس عنه أو نحو ذلك ا هـ .

ونُقل إلينا أن عمر أذن له بعد ذلك فى التحديث ، بعد أن عرف ورعه وخشيته الخطأ . قال أبو هريرة : بلغ عمر حديثى فأرسل إلىّ فقال : كنت معنا يوم كنا مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فى بيت فلان ؟ قال : قلت : نعم . وقد علمتُ لِمَ تسألنى عن ذلك ؟ قال : ولِمَ سألتك ؟ قلت : إن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال يومئذ: « من كذب علىّ متعمداً

---

(١) البداية والنهاية : ٨/١٠٦ .

(٢) ابن عساكر ص ٤٨٦ ج ٤٧ .

فليتبوأ مقعده من النار » . قال : أما إذاً فاذهب فحدِّث(١) . وفى رواية قال له عمر : (حدِّث الآن عن النبى صلى الله عليه وسلم ما شئت) (٢) ، وفى رواية (أما لى فاذهب فحدِّث) (٣) ، ونحن نرى فى كل هذا أن عمر لم يطعن فى أبى هريرة ، ولو أنه اتهمه بالكذب كما ادعى النظام وغيره ، لكان قال له (لتتركن الكذب على رسول الله) ، ولكنه لم يقل ذلك ، وكل ما صدر عن أمير المؤمنين إنما كان من باب سياسته فى تطبيق منهجه فى التثبت فى السنة والإقلال من الرواية .

وأبو هريرة نفسه يروى تطبيق الفاروق لمنهجه . إلا أن أبا ريّة وأستاذه عبد الحسين لم ينقلا النص الكامل لروايته فبدت مشوهة وخاصة عند أبى ريّة ص (١٦٣) إذ يقول : (ومن أجل ذلك كثرت أحاديثه بعد وفاة عمر وذهاب الدرة إذ أصبح لا يخشى أحداً بعده ، ومن قوله فى ذلك : إنى أحدِّثكم بأحاديث لو حدَّثت بها زمن عمر لضربنى(٤) بالدرة — وفى رواية — لشج رأسى . وعن الزهرى عن أبى سلمة : سمعت أبا هريرة يقول : ما كنا نستطيع أن نقول : قال رسول الله حتى قبض عمر ! ثم يقول : أفكنت محدِّثكم بهذه الأحاديث وعمر حى ؟ أما والله إذن لأيقنت أن المخفقة ستباشر ظهرى فإن عمر كان يقول : اشتغلوا بالقرآن فإن القرآن كلام الله) .

لم ينقل أبو ريّة إلا ما يفيده فى إثبات رأيه فى أبى هريرة ، وترك ما ينقض كلامه ورأيه . فقد ذكر ابن كثير بعد قول أبى هريرة (حتى قبض عمر) رواية عن الزهرى ، فيها قال : (قال عمر : أقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا فيما يُعمل به) قال : ثم يقول أبوهريرة : (أفكنت محدِّثكم بهذه الأحاديث وعمر حى ؟ إلخ) ثم قال : (ولهذا لما بعث أبا موسى إلى العراق قال له : إنك تأتى قوماً لهم فى مساجدهم دوى بالقرآن

---

(١) البداية والنهاية : ٨/١٠٧ وسير أعلام النبلاء : ٢/٤٣٤ .

(٢ و ٣) ابن عساكر ص ٤٨٧ جـ ٤٧ .

(٤) هذه الأخبار جميعها وأمثالها ساقها أبو القاسم البلخى فى كتابه «قبول الأخبار ومعرفة الرواة» للطعن فى أبى هريرة فلم يفلح انظر : ٥٧ — ٥٨ وبعضها ضعيف وبعضها لا إسناد له .

كدوى النحل ، فدعهم على ما هم عليه ، ولا تشغلهم بالأحاديث ، وأنا شريكك فى ذلك)(١) . هذا معروف عن عمر رضى الله عنه .

فسياسة عمر هذه لم تكن خاصة لأبى هريرة وحده بل كانت عامة . وهناك ما يثبت أن عمر لم يكذبه ولم يطعن فيه ، ولم يهدده بالنفى إلى جبال دوس ، فقد سبق أن سقت رواية صحيحة للإمام أحمد وفيها أن عمر سأل من كان معه فى طريق مكة عن الريح عندما اشتدت فلم يجبه أحد ، وعندما علم أبو هريرة بسؤال أمير المؤمنين استحث راحلته حتى أدركه فقال : (يا أمير المؤمنين أخبرت أنك سألت عن الريح ، وإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: الريح من روح الله ... الحديث)(٢) . هذه الحادثة تنفى كل ما روى من تكذيب عمر رضى الله عنه لأبى هريرة أو الطعن فى حديثه ، أو تهديده بالنفى . . وذلك من وجهين :

أولا — هل يعقل أن يستحث أبو هريرة السير إلى عمر ، ليحدِّثه لو كان قد صدر من عمر شىء مما ذكرت ؟ ، لو كان مثل هذا قد صدر — ما حدَّث أبو هريرة أمير المؤمنين ، إذ يكون قد اقتنع بأنه لن يسمع منه بل سيكذبه . وهل يعقل من مثل أبى هريرة أن يُضرب بالدرة ويكذَّب ويُهدد بالنفى ، ثم يرافق الفاروق فى حجه !! ؟ هذا بعيد جداً .

ثانيا — وأما بالنسبة لعمر رضى الله عنه فلا يمكن أن يهدده أو يُكذِّبه بعد ذلك لأنه عرف حفظه حين نسى أصحابه ، أو عرف سماعه حين لم يسمع أصحابه من الرسول صلى الله عليه وسلم .

ومع هذا فإن تلك الأخبار محمولة على سياسة عمر العامة فى التحديث . وقد رد ابن قتيبة على من ادعى تكذيب الصحابة لأبى هريرة فى كتابه « تأويل مختلف الحديث » وبيّن أن ذلك إنما كان من سياسة عمر رضى الله عنه وتشدده على من أكثر الرواية(٣) .

وأما ادعاء بشر المريسى تكذيب الفاروق لأبى هريرة فهو باطل لا أصل له

---

(١) البداية والنهاية : ٨/١٠٧ .
(٢) مسند الإمام أحمد : ١٤/٥٢ رقم ٧٦١٩ بإسناد صحيح .
(٣) انظر تأويل مختلف الحديث : ٤٨

وما رواه عن عمر أنه قال : (أكذب المحدِّثين أبو هريرة) لم يذكر سنده وقد تصدى له عثمان بن سعيد الدارمى (٢٠٠ — ٢٨٠هـ) فرد عليه رداً قوياً أخمده وكشف عن جميع اتهاماته(١) .

❋ ❋ ❋

(ب) أبو هريرة وعثمان بن عفان :

لم يذكر مصدر موثوق أن عثمان كذَّب أبا هريرة كما ادعى النظام وغيره ، كما لم يثبت أنه طعن فيه أو منعه من التحديث ، وكل ما هنالك رواية ذكرها ابن خلاد قال : حدثنا عبيد الله بن هارون بن عيسى — ينزل جبل رامهرمز — حدثنا إبراهيم بن بسطام ، حدثنا أبو داود ، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد ، عن محمد ، قال : أظنه ابن يوسف قال : (سمعت السائب بن يزيد يحدِّث قال : أرسلنى عثمان بن عفان إلى أبي هريرة فقال : قل له يقول لك أمير المؤمنين : ما هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لقد أكثرت ، لتنتهين أو لألحقنك بجبال دوس ، وايت كعباً فقل له : يقول لك أمير المؤمنين عثمان : ما هذا الحديث قد ملأت الدنيا حديثاً ، لتنتهين ، أو لألقينك بجبال القردة(٢) .

إلا أن الخبر روى عن عمر بن الخطاب ، ولم نر إلا هذه الرواية عن عثمان رضى الله عنه ، وقد كانت صلة أبي هريرة قوية بأمين المؤمنين عثمان رضى الله عنه ، مما لا يتصور أن يهدده بالنفى ، والمعقول أن ينصحه بالحسنى ، ولو صحت هذه الرواية ، فليس فيها طعن فى أبي هريرة ، لأنه ينهاه عن الإكثار من الرواية عندما لا تكون هناك حاجة إلى الإكثار منها ، وأبو هريرة نفسه لم ير فى هذا مطعناً ، ولم يترك كل هذا أثراً فى نفسه ، فنراه يوم الدار يدافع عن الخليفة الراشد الثالث رضى الله عنهما .

❋ ❋ ❋

---

(١) رد الدارمى على بشر : ١٣٢ وما بعدها .

(٢) المحدث الفاصل : ١٣٣ .

(ج) أبو هريرة وعلى بن أبى طالب رضى الله عنهما :

لم يحمل مصدر موثوق بين دفتيه ما يثبت أن علياً رضى الله عنه كذَّب أبا هريرة أو نهاه عن التحديث ، إلا أن بعض أعداء أبى هريرة يستشهدون برواية عن أبى جعفر الإسكافى أن علياً لما بلغه حديث أبى هريرة قال : ألا إن أكذب الناس – أو قال أكذب الأحياء – على رسول الله أبو هريرة الدوسى(١) . هذه رواية ضعيفة مردودة لأنها من طريق الإسكافى وهو صاحب هوى داع إلى هواه غير ثقة .

ومنها ما أورده النظام على أبى هريرة أن علياً بلغه قول أبى هريرة: (قال خليلى، وحدَّثنى خليلى) فقال له علىّ : متى كان النبى خليلك يا أبا هريرة ؟)(٢) . ومن الغريب أن عبد الحسين ينقل هذا فى كتابه ويعزوه إلى ابن قتيبة(٣) ، بينما ينقله ابن قتيبة عن النظام ليرد عليه ، وهذا خطأ كبير ، إن لم يكن تدليساً لا يغتفر مثله ممن ادعى البحث العلمى والذوق الفنى .

ورد ابن قتيبة قول النظام بما ملخصه : أن الخلة بمعنى المصافاة والصداقة درجتان إحداهما ألطف من الأخرى ، فمن الخلة التى هى أخص قول الله تعـــالى : « **واتخذ الله إبراهيم خليلا** »(٤) .

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو كنت متخذاً من هذه الأمة خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا » . وأما الخلة التى تعم فهى الخلة التى جعلها الله تعالى بين المؤمنين فقال : « **الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين** »(٥) .

---

(١) شرح نهج البلاغة : ١/٤٦٨ وأبو هريرة : ٢٧٣ .

(٢) تأويل مختلف الحديث : ٢٧ و ٥١ .

(٣) أبو هريرة : ٢٧٣ . وما زاده ابن قتيبة فى الصفحة (٥٢) من تأويل مختلف الحديث (إذ كان سيىء الرأى فيه) لا يضير أبا هريرة لأن ابن قتيبة إنما يبين للنظام سبب قول على رضى الله عنه ويرد عليه افتراءه على أبى هريرة .

(٤) النساء : ١٢٥ . (٥) الزخرف : ٦٧ .

فعلى رضى الله عنه يقصد النوع الأول فأنكر عليه قوله لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتخذ خليلا من هذا النوع ولو اتخذ لاتخذ أبا بكر رضى الله عنه ، وذهب أبو هريرة إلى الخلة التى جعلها الله تعالى بين المؤمنين ، والولاية فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه الجهة خليل كل مؤمن وولى كل مسلم(١) . وهل فى هذا تكذيب لأبى هريرة ! ؟ .

ومن أعجب ما رأيت فى هذا الباب ما ادعاه النظام إذ قال : (بلغ علياً أن أبا هريرة يبتدىء بميامنه فى الوضوء ، وفى اللباس فدعا بماء فتوضأ فبدأ بمياسره وقال لأخالفن أبا هريرة)(٢) . وقد نقل هذا الخبر عبدالحسين ، ومما يؤسف له أنه عزاه إلى ابن قتيبة(٣) ، وابن قتيبة برىء منه إنما أورده للرد على النظام ، وهكذا نعود ثانية فنكشف عن عدم الأمانة العلمية التى ثبتت على المؤلف فى أكثر من موضع .

هل يقبل إنسان يحب علياً رضى الله عنه ، ويرى فيه إمام أهل البيت وحامل راية الحق ، وأمير المؤمنين الذى (مع القرآن والقرآن مع علىّ لن يفترقا حتى يردا الحوض على رسول الله ، وعلىّ مع الحق والحق مع علىّ يدور معه كيف دار)(٤) . هل يقبل إنسان يؤمن بهذا أن يصدر عن إمامه مثل ذلك الخبر ؟ . بل هل يصدق مثل تلك الرواية ؟ . وأغرب من هذه وتلك أنه يورد هذه القصة ليستشهد بها على طعن أمير المؤمنين علىّ رضى الله عنه فى أبى هريرة وتكذيبه ، وهى طعن صريح فى السنة التى كان عليها علىّ رضى الله عنه ، وإن علياً برىء من هذه الحادثة ، وإنى لأؤكد أن هذه الرواية موضوعة وقد صنعتها يد أعداء أمير المؤمنين ، بل إن كل من يدعى صحتها نشك فى حبه لعلىّ رضى الله عنه . وهو الذى ثبت عنه فى الصحاح : أنه دخل على ابن عباس ، فدعا بوضوء ، .. فقال : يا ابن عباس ، ألا أتوضأ لك وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ — قال ابن عباس —

(١) انظر تأويل مختلف الحديث : ٥٢ .
(٢) المرجع السابق : ٢٧ وانظر قبول الأخبار : ٥٩ .
(٣) أبو هريرة : ٢٧٣ قال فى الهامش : العهدة فى هذه الرواية على ابن قتيبة .
(٤) هذا ما نص عليه مؤلف كتاب أبى هريرة فى الصفحة ٢٧٣ — ٢٧٤ .

قلت : بلى فداك أبى وأمى . قال : فوضع له إناء . . **ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاثاً ، ثم يده الأخرى مثل ذلك**(١) . وهذا الخبر صحيح يعارض الخبر السابق الضعيف . وإن من الخطأ الذى لا يغتفر ، أن ينساق المرء وراء ميوله وأهوائه ، حتى ينتهى إلى ما يخالف به أصوله وسيرة قدوته . ويستشهد بما يطعن فى مرشده ومعلمه ، لقد ثبت تمسك علىّ رضى الله عنه بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهل يعقل أن يخالف سنة الرسول الكريم ، لأنه يسىء الظن بأبى هريرة ؟ لا يقول هذا أحد قط وإن قاله فهو من أعداء علىّ رضى الله عنه لا من شيعته . فكان من الخير لعبد الحسين الذى يدعى أنه من أتباع أمير المؤمنين أن يعض على حجر ، أو على جمرة حتى يحترق لسانه من أن يستشهد بما يخالف الحقيقة والتاريخ .

(د) أبو هريرة وعائشة :

لقد طال العهد بعائشة أم المؤمنين وبأبى هريرة ، فاحتاج الناس إليهما كثيراً ، فروى عنهما من الحديث ما لم يرو عن غيرهما ، وقد كان أبو هريرة يحدّث ، فتستدرك عليه السيدة عائشة تارة ، وتصدّقه أخرى ، كما كان يحدث مع غيره من الصحابة ، فقد استدركت(٢) على أبى بكر وعمر وعثمان وعلىّ ، وعلى ابن عمر ، وعلى أبى هريرة . . وكل ذلك كان من باب التفاهم والسؤال عن الحديث ، أو الدليل فى المسألة التى يفتى بها المسئول ، كما استدرك غيرها عليها ، كما أنها كانت توجه من يسألها أحياناً إلى من هو أعرف منها فى تلك المسألة ، وقد ثبت أنها وجهت من سألها عن مسح الخف إلى علىّ رضى الله عنهما(٣) ، وفى كل هذا لم يشعر

---

(١) مسند الإمام أحمد : ٢/٤٩ : رقم ٦٢٥ . بإسناد صحيح .

(٢) جمع الإمام بدر الدين الزركشى كتاباً فى ذلك تحت عنوان : الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة .

(٣) قال شريح بن هانىء : سألت عائشة عن المسح (على الخفين) فقالت : ائت علياً فهو أعلم بذلك منى ، قال : فأتيت علياً فسألته عن المسح على الخفين؟ قال : فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نمسح على الخفين يوماً وليلة ، وللمسافر ثلاثاً . انظر مسند الإمام أحمد : ٢/١٧٥ رقم ٩٠٦ ورواه الإمام مسلم .

الصحابة بغضاضة أو حرج ، لأن هدفهم واحد ، وهو تطبيق الشريعة . وما كان الصحابة يكذِّب بعضهم بعضاً . إلا أن من جاء بعدهم من أهل الأهواء استغلوا ما دار بين الصحابة من النقاش العلمى ، أو التثبت فى الحديث ، وجعلوا منه مادة طيبة ينفذون من خلالها إلى مآربهم ، ويحققون غاياتهم . ولكنهم لم يفلحوا ، لأن الأمة لم تعدم العلماء المخلصين ، والساهرين الذابين ، الذين بينوا الحق من الباطل ، ووضعوا كل شىء فى موضعه .

ومما أخذه النظام على أبى هريرة حديث «من أصبح جنباً فلا صيام له »(١) . وإليكم الحديث كما رواه الإمام مسلم قال :

حدثنى محمد بن رافع — واللفظ له — حدثنا عبد الرزاق بن همام أخبرنا ابن جريج ، أخبرنى عبد الملك بن أبى بكر بن عبد الرحمن عن أبى بكر(٢) قال : سمعت أبا هريرة يقص (و) يقول فى قصصه : من أدركه الفجر جنباً فلا يصم. قال: فذكرت ذلك لعبدالرحمن بن الحارث، (فذكره)(٣) لأبيه فأنكر ذلك ، فانطلق عبد الرحمن وانطلقت معه حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة ، فسألهما عبد الرحمن عن ذلك ، قال : فكلتاهما قالت : كان النبى صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً من غير طهر ثم يصوم ، فانطلقنا حتى دخلنا على مروان(٤) ، فذكر ذلك له عبد الرحمن . فقال مروان : عزمت عليك إلا ما ذهبت إلى أبى هريرة فرددتَ عليه ما يقول . قال : فجئنا أبا هريرة ، وأبو بكر حاضر ذلك كله ، فذكر له عبد الرحمن فقال أبو هريرة : أهما قالتاه لك ؟ قال : نعم . قال : هما أعلم ، ثم رد أبو هريرة ما كان يقول إلى الفضل بن العباس ، فقال أبو هريرة : سمعت ذلك من الفضل ولم أسمعه من النبى صلى الله عليه وسلم ،

---

(١) تأويل مختلف الحديث : ٢٨ وقد استشهد به عبد الحسين شرف الدين فى كتابه (أبو هريرة) : ٢٧٥ واستشهد بذلك أبو رية فى كتابه : أضواء على السنة المحمدية : ١٦٥ و١٧٦.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووى : ٧/٢٢٠ وأبو بكر هو ابن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام .

(٣) فى صحيح مسلم لم يذكر (فذكره) أثبتها من كتاب الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة وهو أسلم للسياق ، انظر صفحة : ١٢٤ من المرجع المذكور .

(٤) يتبين من عودتهم إلى مروان بن الحكم أن ذلك كان فى إمارته على المدينة .

قال : فرجع أبو هريرة عما كان يقول فى ذلك . قلت لعبد الملك: أقالتا فى رمضان ؟ قال : كذلك كان يصبح جنباً من غير حلم ثم يصوم .

فهل هذا ينتقص من عدالة أبى هريرة ؟ إن عائشة وأم سلمة لم تقولا فيه شيئاً بل روتا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وصومه .

ثم إن أبا هريرة عندما بلغوه قول عائشة وأم سلمة ، تأكد منهم (أهما قالتاه لك ؟) وعندما قالوا له (نعم) ، لم يتأخر عن أن يقول (هما أعلم) ويبين لهم ممن سمع ذلك . فأبو هريرة أمين فى ذلك كله ، إنه لم يصرح فى حديثه قط أنه سمع(١) ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل كان يقص على الناس ويفتيهم ، ومع هذا فإن لقول أبى هريرة وجهات يمكن أن أبينها .

أولا : أن يكون قوله محمولا على النسخ ، وذلك أن الجماع كان فى أول الإسلام محرماً على الصائم فى الليل بعد النوم كالطعام والشراب ، فلما أباح الله الجماع إلى طلوع الفجر جاز للجنب إذا أصبح قبل أن يغتسل أن يصوم ذلك اليوم ، لارتفاع الحظر ، وكان أبو هريرة يفتى بما سمعه من الفضل على الأمر الأول ، ولم يعلم بالنسخ ، فلما سمع من عائشة وأم سلمة صار إليه(٢) .

ثانياً : أن يكون حديث أبى هريرة هذا خاصاً بمن تجنّب من الجماع

---

(١) لقد روى هذا الحديث وما فى معناه من طرق أخرى عنه ، مرفوعاً إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، ولم يذكر فيها أنه سمعه من الفضل ، وكلها بمعنى (من أدركه الفجر جنباً فلا يصم) .

فتحمل تلك الروايات على أنها لا صوم كامل لمن أدركه الفجر وهو جنب ، أو أنه مما نسخ كما هو مبين فى المناقشة ، ورفعه تارة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعدم رفعه أخرى لا يطعن فيه لأنهم أحياناً لا يذكرون الإسناد ، ولم يكن بعضهم يكذب بعضاً ، فإذا سئل صحابى ممن سمعت قول كذا ؟ عزاه من غير تردد . . . وإن كان رأياً بينه ، وكانوا أورع من أن يكذبوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٢) الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة : ١٢٥ وهو قول ابن المنذر ، ويروى أنه أحسن ما سمع فى ذلك ، وانظر أخبار أهل الرسوخ فى الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث : ٢٩ .

بعد طلوع الفجر فإنه يؤمر بالإمساك ، ولا يعتد له بصوم ذلك اليوم(١) :

ثالثاً : حمل حديث أبى هريرة على كمال الصوم ، وأنه إرشاد إلى الأفضل وهو الاغتسال قبل الفجر ، وقد تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم لذلك فى حديث عائشة وأم سلمة ، لبيان الجواز(٢) .

وبالرأى الأول أقول وإليه أذهب ، وإنى أراه أقوى الأوجه علماً بأن الرأى الثالث يوفق بين الحديثين من غير أن يكون هناك ناسخ ومنسوخ . ذلك هو الحديث ووجهه ، إلا أن أبا ريّة ، بعد أن ذكر قول عائشة رضى الله عنها ، ورجوع أبى هريرة . قال : (فلم يسعه إزاء ذلك إلا الإذعان والاستخذاء !! وقال : إنها أعلم منى ، وأنا لم أسمعه من النبى صلى الله عليه وسلم ، وإنما سمعته من الفضل بن العباس ، فاستشهد ميتاً ، وأوهم الناس أنه سمع الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما قال ابن قتيبة فى تأويل مختلف الحديث)(٣) .

نأخذ على أبى ريّة فى هذا التعليق أمرين :

الأول : لم يستشهد أبو هريرة ميتاً بل ثبت أنه عزا الحديث إلى الفضل ابن العباس ، وإلى أسامة بن زيد(٤) ، فى رواية . وأسامة بن زيد توفى فى سنة (٥٤) وفى قول سنة (٥٨ أو ٥٩) والحادثة وقعت فى ولاية مروان على المدينة ، وكانت قبل سنة (٥٧) ، فمن المحتمل أن تكون وقعت فى حياة أسامة بن زيد قبل سنة (٥٤) ، وإن كانت وفاته على الرواية الثانية فإنها تؤكد لنا وقوع الحادثة فى حياة أسامة ، فلا يكون أبو هريرة قد استشهد ميتاً ، كما قال أبو ريّة .

الثانى : أن أبا ريّة عزا الرواية إلى ابن قتيبة ، إلا أن القائل هو النظّام ،

---

(١) الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة . ص ١٢٦ ، وأخبار أهل الرسوخ : ٢٩ أى كمن طلع عليه الفجر وهو يجامع .

(٢) الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة : ١٢٦ .

(٣) أضواء على السنة المحمدية : ١٦٨ .

(٤) شهد بذلك أبو رية نفسه انظر هامش صفحة (١٦٨) من كتابه أضواء على السنة .

وابن قتيبة برىء من أن يفترى على أبى هريرة ، إنما ساق قول النظّام لير د عليه : (انظر تأويل مختلف الحديث : ٢٨) ومن يتهاون فى نسبة الآراء إلى أصحابها على هذا النحو – هل يؤتمن فى قول ؟ أو يقبل قدحه فى أبى هريرة ؟ ! .

وأما قول مروان لعبد الرحمن : (عزمت عليك إلا ما ذهبت إلى أبى هريرة فرددت عليه ما يقول) . فإن مروان يريد أن ينتقم ويثأر لنفسه من أبى هريرة ، الذى رد عليه رداً مفحماً ، حين عارض فى دفن الحسن إلى جوار جده ، ولعله أراد أن يرده إلى الصواب والحق .

وليس فى كل ما سبق ذكره أى دليل على تكذيب أبى هريرة رضى الله عنه ، ومنها أنه روى حديثاً فى النهى عن المشى بالخف الواحد فبلغ ذلك عائشة فمشت بخف واحد ، وقالت : لأخالفن أبا هريرة(١) .

فالحديث احتج به النظام ليطعن فى أبى هريرة ، ورد ابن قتيبة عليه افتراءه . وقد ذكر أبو القاسم البلخى هذا الحديث عن عائشة رضى الله عنها : أنها دخلت فى خفها حسكة فمشت فى خف واحد وقالت : لأحنّثن أبا هريرة .. إنه يقول لا يمشى فى نعل واحدة ولا خف واحدة(٢) .

هذه الرواية تبين سبب مشيها فى الخف الواحد . وأما قولها : لأحنّثن أبا هريرة فإنه لا يتجاوز باب المزاح والمرح ، الذى عُرف به الصحابة .

وقد أخرج حديث (النهى عن المشى فى خف أو نعل واحدة) الشيخان ، كما رواه مسلم عن جابر . ورواه الإمام أحمد عن أبى هريرة(٣) .

ويروى عن عائشة من طريق مندل بن على بن ليث بن أبى سليم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ربما انقطع شسع(٤) نعله فمشى فى نعل واحدة ، ومندل وليث ضعيفان لا حجة فيما نقلا منفردين(٥) .

---

(١) أبو هريرة : ٢٧٤ عن تأويل مختلف الحديث : ٢٧ .
(٢) قبول الأخبار : ٥٧و ٥٩ .
(٣) مسند الإمام أحمد : ٦٩/١٣ رقم ٧٣٤٣ بإسناد صحيح وانظر الهامش .
(٤) الشسع : أحد سيور النعل .
(٥) الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة : ١٤٠ .

وقد روى عنها أنها مشت فى خف واحد وقالت (لأخشن أبا هريرة)(١) فعائشة لم تكذب أبا هريرة ، وإن صح عنها ما روى من مخالفته فهو مجرد رأى ، والرأى لا يعارض السنن . ثم إن أبا هريرة لم يتفرد بالحديث :

ومن هذا ما رواه ابن شهاب أن عروة بن الزبير حدَّثه أن عائشة قالت : ألا يعجبك أبو هريرة ؟ جاء فجلس إلى جانب حجرتى ، يُحدِّث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يسمعنى ذلك ، وكنت أُسبِّح(٢) ، فقام قبل أن أقضى سبحتى ولو أدركته لرددت عليه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يسرد الحديث كسردكم(٣) كأنها تنتقد أبا هريرة فى سرعة إلقائه وعدم تريثه .

إن إنكار عائشة رضى الله عنها على أبى هريرة لم يكن موجهاً إلى ما يحدِّث به ، إنما أنكرت عليه أن يسرد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . ويظهر هذا فيما روى عنها : (إنما كان النبى صلى الله عليه وسلم يحدِّث حديثاً لو عدَّه العاد لأحصاه)(٤) .

ولو أنكرت عائشة عليه غير سرده للحديث لقالت وبينت ، وهى الجريئة الصريحة ، فأبو هريرة لم يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يخطىء أثناء تحديثه حتى تُكذِّبه عائشة ، فكل ما كان منه أنه كان يسرد الحديث ويكثر منه فى مجلسه ، فأى شىء يضير أبا هريرة إذا كان متيقظاً متنبهاً عارفاً لما يروى ؟ ! .

قال أبو حاتم بن حبان : (قول عائشة « لرددت عليه » أرادت به سرد

---

(١) أخشن من خششت فلاناً : شنأته ولمته فى خفاء .

(٢) معنى أسبح : أى أصلى نافلة ، وهى السبحة ، قيل المراد هنا صلاة الضحى . انظر فتح البارى ص ٣٩٠ ج ٧ .

(٣) الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة ص ١٣٥ وأخرجه مسلم فى باب ما يستحب للمرء من ترك سرد الأحاديث ص ١٩٤٠ حديث ٢٤٩٣ ج ٤ وفتح البارى ص ٣٩٠ ج ٧ .

(٤) فتح البارى : ٣٨٩/٧ .

الحديث ، لا الحديث نفسه)(١) . قال ابن حجر : (واعتذر عن أبي هريرة بأنه كان واسع الرواية ، كثير المحفوظ ، فكان لا يتمكن من المهل عند إرادة التحديث . كما قال بعض البلغاء : أريد أن أقتصر فتتزاحم القوافي على فى)(٢) .

ومن العجيب أن بعض الكتاب الذين ناصبوا أبا هريرة العداء ، يستشهدون ببعض الأخبار الضعيفة أو الثابتة التى تدل على خلاف بين أبي هريرة وبعض الصحابة ، ولا يتعرضون للروايات التى تبين صدقه وأمانته وثناء الصحابة عليه ، فهم دائماً ينظرون إليه من جانب واحد ويتناسون الجانب الآخر الذى يبين علمه ومنزلته بين أصحابه . وجميع ما استشكله هؤلاء قد أجيب عنه إجابة علمية مقنعة ، ولولا ضيق المقام ، لذكرت جميع ما دار بين عائشة وأبي هريرة رضى الله عنهما . فحديث « إنما الطيرة فى المرأة » حلله وأجاب عنه الزركشى وبيّن الأحاديث المروية فى ذلك وبيّن أن أبا هريرة لم يتفرد به، بل ذكر أيضاً ما يعارضه وبيّن أنه لا مأخذ على أبي هريرة(٣) كما بيّن قول أبي هريرة : (من غسّل ميتاً اغتسل ومن حمله توضأ)(٤) .

ولابد لى من أن أنهى هذه الفقرة عن موقف عائشة من أبي هريرة بمناقشة صاحب كتاب أضواء على السنة فيما قاله ، قال :

(ولما قالت له (لأبي هريرة) عائشة : إنك لتُحدِّث حديثاً ما سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم أجابها بجواب لا أدب فيه ، ولا وقار : إذ قال لها — كما رواه ابن سعد والبخارى وابن كثير وغيرهم : شغلك عنه صلى الله عليه وسلم المرآة والمكحلة ! وفى رواية — ما كانت تشغلنى

---

(١) صحيح ابن حبان ص ٢٦١ جـ ١ ، وإلى هذا ذهب ابن كثير انظر البداية والنهاية ص ١٠٧ جـ ٨ .

(٢) فتح البارى ص ٣٩٠ جـ ٧ .

(٣) انظر الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة ص ١٢٥ — ١٢٩ .

(٤) انظر الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة ص ١٢٥ — ١٢٦ .

عنه المكحلة والخضاب ولكن أرى ذلك شغلك !!! على أنه لم يلبث أن عاد فشهد بأنها أعلم منه وأن المرآة والمكحلة لم يشغلاها)(١) .

إن القصة التي يشير إليها الكاتب رواها ابن سعد عن عمرو بن يحيى ابن سعيد الأموى عن جده قال : (قالت عائشة لأبي هريرة : إنك لتحدِّث عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً ما سمعته منه ، فقال أبو هريرة : يا أُمّه طلبتها وشغلك عنها المرآة والمكحلة ، وما كان يشغلني عنها شيء)(٢) .

وروى الذهبي القصة من طريق إسحاق بن سعيد عن أبيه قال : (دخل أبو هريرة على عائشة ؛ فقالت له : أكثرت يا أبا هريرة عن رسول الله ! قال : أى والله يا أُمّاه . ما كانت تشغلني عنه المرآة ، ولا المكحلة ، ولا المُدهن . قالت : لعلّه .

ورواه بشر بن الوليد عن إسحاق ، وفيه : ولكني أرى ذلك شغلك عما استكثرت من حديثي . قالت : لعله)(٣) . وروى نحو هذا ابن عساكر وابن كثير(٤) .

هل خرج أبو هريرة عن حدود الأدب مع السيدة عائشة رضى الله عنها ! ؟ إنه يدافع عن نفسه عندما استكثرت ما يحدِّث به ، فبيّن لها أنه كان يطلب الحديث وأنها شغلت عما استكثرته من أبي هريرة بحياتها المنزلية ، وهو شأن كل امرأة فى بيت الزوجية ، عليها مسئوليات كثيرة لا تتيح لها أن تسير مع زوجها فى كل مكان ، أو ترافقه فى جميع أنواع حياته .

---

(١) أضواء على السنة المحمدية : ١٦٦ — ١٦٧ .

(٢) طبقات ابن سعد : ٢ : ١١٩/٢ وإسناده عن الوليد بن عطاء بن الأغر وأحمد بن محمد بن الوليد الأزرق المكيان . قالا أخبرنا عمرو بن يحيى بن سعيد الأموى عن جده . وهؤلاء كلهم ثقات: الوليد بن عطاء ذكره ابن حبان فى الثقات تهذيب التهذيب: ١٤٢/١١ ، وأحمد ابن محمد بن الوليد ثقة : تهذيب التهذيب : ٧٩/١ عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو بن سعيد ابن العاص بن أمية روى عن جده (سعيد بن عمرو) ثقة : تهذيب التهذيب : ١١٨/٨ ونحوه بإسناد آخر من طريق عمرو بن يحيى أيضاً : المحدث الفاصل ص ١٣٣ : ب .

(٣) سير أعلاء النبلاء : ٤٣٥/٢ .

(٤) انظر تاريخ دمشق ص ٤٩٧ ج ٤٧ ، والبداية والنهاية ص ١٠٨ ج ٨ .

فلم تكذِّبه السيدة أُم المؤمنين ، بل قالت : لعله . ونرى الروايات تعيد الضمير فى قوله : (شغلك عنه) إلى كثرة الحديث ولكن أبا ريّة أعاده للرسول صلى الله عليه وسلم ، ليُصوِّر شناعة قول أبى هريرة وكيف رأى أدبه خروجاً على الأدب والوقار ؟ وهذا لا يليق بالبحث العلمى .

أما قوله بعد ذلك (على أنه لم يلبث أن عاد فشهد بأنها أعلم منه) . فهذا غير صحيح ولا يقوله إلا متحامل ، لأنه لا يوجد أى تعارض بين الروايتين ، فهذه القصة تتناول حفظ أبى هريرة وكثرة حديثه . ولم يتراجع أبو هريرة عما رواه ، بل سمعت منه عائشة دفاعه عن نفسه واقتنعت بما قال .

وهناك ما يثبت أن السيدة عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها لم تنكر على أبى هريرة رضى الله عنه كثرة ما يروى بل صدقته ، فقد روى الرامهرمزى بسنده عن أبى سلمة قال : (قيل لعائشة إن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت أدنوه منى ، فأدنوه ، فقالت : أذكرتنى شيئاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذكر الحديث)(١) .

وأما القصة الثانية (من أصبح جنباً فلا صوم عليه) وتراجع أبى هريرة فقد بينت فيما سبق وجهتها ، ولا شك أن عائشة أعلم بهذا منه ، لأن هذا خاص لم يطلع عليه أبو هريرة ، فهل فى عودته عن رأيه تكذيب من عائشة له ؟ ثم من تعمق فى البحث يجد أن أبا هريرة عاد عن فتواه التى بناها على ما أخبره به الفضل بن العباس فى رواية وأسامة بن زيد فى رواية أخرى . وأن رجوعه هذا لم يكن رجوعاً عن حديث حدَّث به(٢) .

---

(١) المحدث الفاصل بتحقيقى ف ٧٤٨ .

(٢) ومما ذكره المؤلف ص (٢٧٦) والطاعنون على أبى هريرة : (أنه روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « متى استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يضعها فى الإناء فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده » فأنكرت عائشة عليه ، فلم تأخذ به وقالت : كيف نصنع بالمهراس ؟)وقال فى هامش الصفحة (٢٧٦) إنكار عائشة فى هذا على أبى هريرة إنما يكون متجهاً لعدم وثاقته . لقد بين العلماء أن الذى سأل أبا هريرة : (كيف نصنع بالمهراس) ؟ ليست عائشة بل أحد أصحاب عبد الله بن مسعود واسمه (قين الأشجعى) وقد ذكر الدكتور السباعى تحقيقه فى ذلك وأورد أقوال العلماء فى كتابه «السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى» الصفحة : ٢٨٥ — ٢٨٧ .

وهذا فضيلة لأبى هريرة يشكر عليها ، لأنه تمسك بالحق وعدل عن رأيه . ثم إن السيدة عائشة لم تكن معارضة لأبى هريرة دائماً بل ناصرته فى مواقف كثيرة ، قالت : صدق أبو هريرة ، وقد مر بنا شيء من هذا فى ترجمته وسيمر بعض ذلك فيما يلى .

* * *

(هـ) أبو هريرة وعبد الله بن عمر :

عن داود بن عامر بن سعد بن أبى وقاص عن أبيه : أنه كان قاعداً عند عبد الله بن عمر ، إذ طلع خبّاب صاحب المقصورة فقال : يا عبد الله ابن عمر ، ألا تسمع ما يقول أبو هريرة ؟ إنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من خرج مع جنازة من بيتها وصلى عليها ، ثم تبعها حتى تدفن كان له قيراطان من أجر ، كل قيراط مثل أُحد ، ومن صلى عليها ثم رجع كان له من الأجر مثل أُحد . فأرسل ابن عمر خباباً إلى عائشة يسألها عن قول أبى هريرة ثم يرجع إليه فيخبره بما قالت ، وأخذ ابن عمر قبضة من حصى المسجد يقلّبها فى يده ، حتى رجع إليه الرسول . فقال : قالت عائشة : (صدق أبو هريرة) فضرب ابن عمر بالحصى الذى كان فى يده الأرض وقال : (لقد فرطنا فى قراريط كثيرة)(١) .

وضاق أهل الأهواء ذرعاً بحديث أبى هريرة ، وحاولوا جرحه بكل وسيلة إلا أنهم لم يفلحوا فى ذلك . من هذا ما رواه أبو القاسم البلخى عن ابن عمر (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب إلا كلب ماشية أو كلب صيد) فقيل لابن عمر : إن أبا هريرة يقول أو كلب زرع قال : (إن لأبى هريرة زرعاً) (٢) . واستشهد بهذا صاحب كتاب (أبو هريرة) (٣) مستدلاً به على نقد الصحابة لأبى هريرة .

---

(١) الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة : ١١٧ . رواه الشيخان . وفى رواية البخارى فقال ابن عمر : أكثر علينا أبو هريرة ، فبعث إلى عائشة فسألها فصدقت أبا هريرة . .

(٢) قبول الأخبار : ٥٧ أورده طعناً على أبى هريرة فلم يوفق .

(٣) أبو هريرة : ٢٧٧ .

وذكر الأستاذ أحمد أمين هذا الحديث فى معرض كلامه عن عدم توسع المحدِّثين فى النقد الداخلى للأحاديث ، وعدم تعرضهم كثيراً لبحث الأسباب السياسية التى قد تحمل على الوضع ، وعدم تعرضهم كثيراً لبيئة الراوى الشخصية ، وما قد يحمله منها على الوضع وهكذا . . ثم قال : ومن هذا القبيل(١) ما يروى عن ابن عمر وساق الحديث (« من اقتنى كلباً إلا كلب صيد أو ماشية انتقص من أجره فى كل يوم قيراطان » . قالوا : كان أبو هريرة يروى الحديث هكذا : « إلا كلب صيد أو ماشية أو كلب زرع » فيزيد كلب الزرع . فقيل لابن عمر إن أبا هريرة يقول « أو كلب زرع » . فقال ابن عمر : « إن لأبى هريرة زرعاً » وهو نقد من ابن عمر لطيف فى الباعث النفسى . وهناك أشياء منثورة من هذا القبيل ، ولكنها لم تبلغ من الكثرة والعناية مبلغ النقد الخارجى)(٢) .

لقد تسرَّع هؤلاء فى الحكم على أبى هريرة وعلى حديثه ، وحملوا كلام ابن عمر على أنه طعن فى أبى هريرة ، والواقع غير ما ذهبوا إليه ، وليس فى قول ابن عمر تكذيب لأبى هريرة ، فكل ما فى الأمر أن أبا هريرة حفظ هذا الحديث لأن عنده زرعاً . وهذا ما ذهب إليه النووى فى شرحه للحديث .

وقال ابن عساكر : (قول ابن عمر هذا — « إن لأبى هريرة زرعاً » — لم يرد به التهمة لأبى هريرة ، وإنما أراد أن أبا هريرة حفظ ذلك لأنه كان صاحب زرع ، وصاحب الحاجة أحفظ لها من غيره ، وقد أخبرنا .. أبو سليمان أحمد بن إبراهيم ، قال : قد زعم بعض من لم يسره فى قوله ، ولم يوفق بحسن الظن بسعة — أن ابن عمر إنما أخرج قوله هذا مخرج الطعن على أبى هريرة ، وأنه ظن به التزيد فى الرواية لحاجة كانت إلى حراسة الزرع . قال : وكان ابن عمر يرويه لا يذكر فيه كلب الزرع ، قال أبو سليمان : . . وإنما ذكر

---

(١) أى من قبيل النقد الداخلى الذى تعرض له بعض المحدثين . لقد بينت فى كتابى « السنة قبل التدوين » اهتمام المحدثين بدراسة المتن والسند .

(٢) ضحى الإسلام : ٢/١٣١ — ١٣٢ .

ابن عمر هذا تصديقاً لقول أبي هريرة ، وتحقيقاً له ، ودل به على صحة روايته وثبوتها ؛ إذ كان كل من صدقت حاجته إلى شيء كبرت عنايته به ، وكثر سؤاله عنه . يقول : إن أبا هريرة جدير بأن يكون عنده العلم ، وأن يكون قد سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه ، لحاجة كانت إليه ، إذ كان صاحب زرع ؛ يدل على صحة ذلك فتيا ابن عمر بإباحة اقتناء كلب الزرع بعد ما تبعه خبر أبي هريرة) (١) .

وإذا أبى الباحثون هذا التفسير . فماذا يقولون في رواية ابن عمر نفسه التي ذكر فيها كلب الزرع ؟ ؟ ! !

روى الإمام أحمد عن أبي الحكم البجلي عن عبد الله بن عمر ، قال : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من اتخذ كلباً غير كلب زرع أو ضرع أو صيد نقص من عمله كل يوم قيراط » . فقلت لابن عمر : إن كان في دار وأنا له كاره ؟ قال : هو على رب الدار الذي يملكها) (٢) .

وفي رواية فقيل لابن عمر : إن أبا هريرة يقول : (وكلب حرث) ؟ فقال — ابن عمر — : أني لأبي هريرة حرث ! ؟ (٣) فابن عمر لم يتهم أبا هريرة بأنه كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن عنده زرعاً ، بل هذه الرواية تنفي ما ذهب إليه الأستاذ أحمد أمين ، ومع هذا فقد ثبت عن ابن عمر قوله: (إن لأبي هريرة زرعاً) ولكنه لم يذهب بقوله مذهب الطاعن المكذب بل ثبت روايته برواية أبي هريرة لأن أبا هريرة حفظ تلك الرواية التي تشمل بعض أحواله .

وهذا الحديث رواه الإمام مسلم من طريق الإمام مالك ، ورواه أيضاً من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، وفي آخره « قال عبد الله (يعني ابن عمر) : قال أبو هريرة : أو كلب حرث » ورواه من طريق

---

(١) ابن عساكر ص ٤٩١ وص ٤٩٢ جـ ٤٧ .

(٢) مسند الإمام أحمد : ٢٩/٧ ، رقم ٤٨١٣ بإسناد صحيح ، وأبو الحكم البجلي هو عبد الرحمن بن أبي نعيم كوفي عابد ثقة .

(٣) مسند الإمام أحمد : ٢٢٢/٦ ، رقم ٤٤٧٨ .

سالم عن أبيه وفى آخره : قال سالم : (وكان أبوهريرة يقول : أو كلب حرث ، وكان صاحب حرث) وروى أيضاً حديث أبى هريرة من طريق الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة : وفى آخره : (قال الزهرى : فذكر لابن عمر قول أبى هريرة فقال : يرحم الله أبا هريرة كان صاحب زرع) . فهذه الروايات تدل على أن ابن عمر لم يكن ينكر على أبى هريرة روايته ، وإنما كان يروى كل منهما ما سمع ، بل إن ابن عمر روى عن أبى هريرة الزيادة التى (جاءت) فى روايته ، ولم يكن هؤلاء الرجال الصادقون المخلصون يكذّب بعضهم بعضاً ، بل كانت أمارتهم الصدق والأمانة رضى الله عنهم (١) ولم تكن هذه الزيادة نتيجة دافع نفسى أو عامل شخصى كما ظن وذهب إليه الأستاذ أحمد أمين ، وما كان أبو هريرة ليكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان فى ذلك نجاته .

* * *

(و) أبو هريرة وابن عباس :

ذكر عبد الحسين مؤلف كتاب (أبو هريرة) من الأحاديث التى عارض فيها الصحابة أبا هريرة ، أن أبا هريرة روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أن من حمل جنازة فليتوضأ) فلم يأخذ ابن عباس بخبره وردّه صريحاً ، قال : (لا يلزمنا الوضوء من حمل عيدان يابسة) (٢) . وذكر نحوه أبو ريّة عن ابن مسعود(٣) وقال : (يا أيها الناس لا تنجسوا من موتاكم) قال الإمام الزركشى : (وأما ما روى عن أبى هريرة أنه قال : (من غسّل ميتاً اغتسل ، ومن حمله توضأ وأن عائشة أنكرت ذلك وقالت : « أو نجس موتى المسلمين ؟ وما على رجل لو حمل عوداً » . قال البيهقى فى ذلك : (الروايات المرفوعة فى هذا الباب عن أبى هريرة غير قوية ، لجهالة رواتها ، وضعف بعضهم) . والصحيح أنه موقوف

---

(١) مسند الإمام أحمد هامش الصفحة ٢٢٢ من الجزء السادس ، تعليق العلامة الأستاذ أحمد محمد شاكر .

(٢) أبو هريرة : ٢٧٦ .

(٣) أضواء على السنة : ١٦٩ .

على أبي هريرة(١) . اهـ . فإن صح عنه ذلك فهو رأى وليس فى ذلك كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما ليس فى ذلك تكذيب من الصحابة له .

* * *

(ز) أبو هريرة والزبير :

ذكر أبو رية جزءاً من خبر الزبير مع أبي هريرة وهو قوله : (صدق ، كذب) ولم ينقل بقية الرواية التي تكشف عن وجه الحق ، لذلك أسوق ما رواه أبو القاسم البلخي الذى حاول الطعن فى أبي هريرة قال : قال ابن أبي خيثمة وحدّثنا هارون بن معروف حدثنا محمد بن سلمة حدثنا محمد ابن إسحاق عن عمر — أو عثمان بن عروة عن أبيه يعني عروق بن الزبير قال : قال أبي الزبير : (يابني ادنني من هذا اليماني — يعني أبا هريرة — فإنه يكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فأدنيته منه فجعل أبو هريرة يحدّث بينما جعل الزبير يقول صدق ، كذب ، صدق كذب ، قال : قلت : يا أبت ما قولك صدق كذب قال : يابني .. أما أن يكون سمع هذه الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا شك ، ولكن منها ما وضعه على مواضعه ، ومنها ما لم يضعه على مواضعه) (٢) هل فى هذا الخبر تكذيب لأبي هريرة كما ظن البلخي وأبو رية ؟ .

والزبير لم يعترض على سماع أبي هريرة أو عدم سماعه ، بل سلّم بالسماع ، ولم يشك فيه ، إنما قال عندما سمع أحاديث أبي هريرة الكثيرة إنه يضع بعضها على غير ما يجب أن يوضع ، ولا ضير على أبي هريرة فى ذلك ،

---

(١) الإجابة لايراد ما استدركته عائشة على الصحابة : ١٣٥ — ١٣٦ .

(٢) قبول الأخبار : ١٨ ونحوه فى البداية والنهاية : ٨/١٠٩ وفى الإصابة : ٧/٢٠٥ فى سند الرواية المذكورة محمد بن سلمة ، فإن كان محمد بن سلمة بن قرباء البغدادى أو محمد ابن سلمة بن كهيل أو محمد بن سلمة البنانى أو ابن فرقد فهؤلاء كلهم متروكون وضعاف فإن كان من جهة واحد منهم فالخبر ضعيف ، ولو كان واحداً غير هؤلاء فهو مجهول . وإذا عرفت عدالته وسلمنا بصحة الخبر فليس فيه تكذيب لأبي هريرة كما ذكرت .

ولا سبيل للطعن فى صدقه . لأنه لم يتقول على رسول الله ما لم يقل ، ومعنى قوله: صدق ، كذب (أصاب ، وأخطأ) كما سأبينه بعد قليل وليس فى الخطأ كذب وخاصة فى هذا المقام .

❋ ❋ ❋

(ح) أبو هريرة ومروان بن الحكم(١) :

عن عثمان بن شماس قال : سمعت أبا هريرة ومرّ عليه مروان ، فقال : بعض حديثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو حديثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ثم رجع (مروان) فقلنا الآن يقع به ، قال : كيف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى على الجنائز ؟ قال : سمعته يقول : « أنت خلقتها وأنت رزقتها . . » الحديث . ا هـ(٢) قال مروان لأبى هريرة: بعض حديثك — أو حديثك ، يريد به الإنكار على أبى هريرة فى كثرة روايته .

وكان بعض الصحابة ، وبعض الولاة ينكرون عليه ، ثم يضطرون إلى علمه وحفظه ، فيسألونه أو يقرون له بما روى ، كما صنع مروان هنا ، وغيره فى روايات كثيرة ، وما كانوا يظنون بصدقه الظنون ، ولا كانوا يتهمونه فى فقهه وأمانته رضى الله عنه (٣) .

تلك صورة حقيقية لما دار بين أبى هريرة وبعض الصحابة ، وهى لا تعدو ما كان يحصل بين الصحابة من نقاش حول تحرى الحق ، ومعرفة الصواب ، إذ لم يكن الصحابة يكذّب بعضهم بعضاً ، بل يبين بعضهم خطأ بعض ، وكانوا سرعان ما يعودون إلى الحق ويدورون معه حيث دار . وإذا صدر عنهم ألفاظ (الكذب) فإنما يقصدون بها الخطأ والغلط ، لا التكذيب والافتراء ، وكان هذا يقع كثيراً بين الصحابة ولا يرون فيه

---

(١) لم تثبت لمروان صحبة .

(٢) مسند الإمام أحمد : ١٣/٢١٣ ، رقم ٧٤٧ بإسناد صحيح .

(٣) مسند الإمام أحمد : ١٣/٢١٣ الهامش تعليق الأستاذ أحمد محمد شاكر .

جرحاً ولا إهانة ، ولا يُخرجون من قيل له ذلك من العدالة والصدق ، من ذلك ما قالته أسماء بنت عميس لعمر بن الخطاب : كذبت يا عمر (١) ، وكان ذلك فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهل يتصور من أسماء أو غيرها أنها تعنى التكذيب بمعنى الافتراء ؟ إنها تعنى الخطأ ولا شك .

وقد بيّن ابن قتيبة معنى إنكار الصحابة على أبى هريرة فيما ذكره من الأخبار والوقائع ، فلم يكن قط بمعنى الإكذاب . ولم يقولوا له إنك تكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو تضع أو تفترى أو تختلق ، إنما خالفوه أحياناً وليس هذا من باب التجريح . ومما قاله ابن قتيبة عن الصحابة وأحوالهم : « . . فأعلمك أنهم كانوا يخطئون لا أنهم كانوا يتعمدون ، فلما أخبرهم أبو هريرة ، بأنه كان ألزمهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم لخدمته وشبع بطنه ، وكان فقيراً معدماً ، وأنه لم يكن ليشغله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غرس الودى ، ولا الصفق بالأسواق ، يعرِّض إنهم كانوا يتصرّفون فى التجارات ويلزمون الضياع فى أكثر الأوقات وهو ملازم له لا يفارقه ، فعرف ما لم يعرفوا وحفظ ما لم يحفظوا أمسكوا عنه »(٢).

وبعد هذا ، فإن عبد الحسين ينكر إمساك الصحابة عن أبى هريرة عندما عرفوا منزلته كما روى ابن قتيبة ويرى أن دفاعه إنما كان جزافاً لا يصغى إليه(٣). هذا ما يريده مؤلف كتاب (أبو هريرة) لأن الحق لا يوافق هواه . ولا يعجبه إلا أن يستشهد بروايات الإسكافى المتروكة ، التى يجرح فيها أبا هريرة .

ويدّعى بعد ذلك أن الإمام أبا حنيفة وأصحابه كانوا يتركون حديث أبى هريرة إذا عارض قياسهم كما فعلوا فى حديثه عن المصراة وهى البقرة أو الشاة أو الناقة يجمع اللبن فى ضرعها . . إذ روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تصروا الإبل والغنم ، من ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين من بعد أن يحلبها ، فإن رضيها أمسكها ، وإن سخطها ردها وصاعاً

---

(١) صحيح مسلم : ٤ / ١٩٤٦ رقم ٢٥٠٣ .
(٢) تأويل مختلف الحديث : ٥٠ .
(٣) أبو هريرة : ٢٦٦

من تمر » فلم يأبهوا بحديثه هذا وقالوا : أبو هريرة غير فقيه وحديثه هذا مخالف للأقيسة بأسرها ، فإن حلب اللبن من التعدى . وضمان التعدى يكون بالمثل أو القيمة ، والصاع من التمر ليس واحداً منهما إلى آخر كلامهم (١) .

وهذا ما ذكره الأستاذ أحمد أمين(٢) كما استشهد أبو ريّة بنحو هذا عن الحنفية ، وذكر مسألة المصراة (٣) .

وقد انتصر ابن عساكر لأبى هريرة ورفض قبول ذلك الادعاء وأكد أنه غير مقبول وغير مرضى وقال : (فقد قدمنا ذكر من أثنى عليه ووثقه ، وذكرنا من روى عنه وأصدقه) (٤) .

وقد ذكر الذهبى مسألة المصراة ودافع فيها عن أبى هريرة . وأوجب العمل بحديثه ، وبيّن أن عمل الحنفية وسائر الأئمة بخلاف هذه الرواية عن الحنفية ، وبيّن أن الحنفية قدّموا خبر أبى هريرة على القياس ، وكذلك فعل الإمام مالك ، وبيّن أن أبا حنيفة قد ترك القياس لما هو دون حديث أبى هريرة فى مسألة القهقهة ، لذلك الخبر المرسل(٥) . وأنهم لم يتركوا هذا الخبر لخصوص أبى هريرة بل لدليل أقوى منه . وقد فنّد الدكتور مصطفى السباعى ما ادعاه الأستاذ أحمد أمين من تقديم الحنفية القياس على الخبر إذا عارضه ، وأنهم فعلوا هذا فى أحاديث أبى هريرة ، وأنهم يعدونه غير فقيه ، ورد على ذلك رداً علمياً جليلا كشف فيه عن الحق ، ودحض هذه الرواية بالحجة القوية والأدلة الواضحة ، ولولا ضيق المقام لذكرت ذلك هنا (٦) .

---

(١) المرجع السابق : ٢٧٠ (٢) انظر فجر الإسلام : ٢٦٩ .

(٣) انظر أضواء على السنة المحمدية : ١٦٩ و ١٧١ .

(٤) ابن عساكر ص ٥٠٧ ج ٤٧ .

(٥) انظر سير أعلام النبلاء : ٤٤٤ — ٤٤٥ .

(٦) راجع كتاب «السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى» : ٢٩٩ — ٣٠١ . ولإتمام الموضوع راجع صفحة : ٣٠٢ — ٣٠٣ . ومن ذلك يتبين لنا دس ما روى عن محمد بن الحسن عن أبى حنيفة والذى ذكره صاحب كتاب «المؤمل» فى الصفحة ٣١ ، لأنه يخالف ما طبقه الأحناف .

لقد تبين لنا مما عرضناه أن أبا هريرة لم يكن محل تكذيب من الصحابة والتابعين ، ولم يثبت قط أن أحداً اتهمه بالكذب ، والوضع واختلاق الأحاديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بخلاف ما ادعاه أهل الأهواء وبعض المستشرقين أمثال (جولد تسيهر) و (شبرنجر) وكل ما كان بينه وبين بعض الصحابة لم يعد باب التحقيق العلمي ، ولم يتناول قط عدالته وصدقه وأمانته ، وإذا رد عليه بعضهم فإنما ردوا بعض ما كان يفتي به ، مما علمه من حديث رسول الله عليه الصلاة والسلام ، فكان خلافهم في فهم الحديث ، لا في الحديث نفسه من حيث نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو عدم نسبته ، وكان اعتراضهم على (فتواه) لا على (حديثه) ولم يكن هذا خاصاً بأبي هريرة ، بل حدث كثيراً بين الصحابة . وهناك فرق كبير بين رد (الفتوى) ورد (الحديث) ، و (الخطأ) و (التكذيب) ، فشتان ما هما .

وقد ثبت أن أبا هريرة أفتى في مسائل دقيقة في حضرة ابن عباس وغيره ، وعمل الصحابة ومن بعدهم بحديثه في مسائل كثيرة — تخالف القياس — كما عملوا كلهم بحديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها » (١) .

فلو شك أحد في صحة حديثه أو في صدقه لتركوا حديثه ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل .

هذا وقد عرفت الأمة مكانته ومنزلته ، وقبلوا حديثه ، وظهر لنا ذلك واضحاً كالشمس في رابعة النهار . وقد سبق أن بينت ثناء الصحابة والتابعين والأئمة عليه وأكرر هنا قول الإمام الذهبي فيه : (وقد كان أبو هريرة وثيق الحفظ ما علمنا أنه أخطأ في حديث) (٢) .

إلا أن مؤلف كتاب (أبو هريرة) لم يأبه بكل هذا ، واستنتج من تلك المناقشات العلمية كذب أبي هريرة ، ورأى ما دار بينه وبين بعض الصحابة

---

(١) سير أعلام النبلاء : ٢/٤٤٥ . (٢) المرجع السابق : ٢/٤٤٦ .

دليلا قاطعاً على تجريحه ، فقال : (وناهيك تكذيب كل من عمر وعثمان وعلى ، وعائشة له ، وقد تقرر بالإجماع تقديم الجرح على التعديل فى مقام التعارض . على أنه لا تعارض هنا قطعاً ، فإن العاطفة بمجردها لا تعارض تكذيب من كذّبه من الأئمة .

أما أصالة العدالة فى الصحابة فلا دليل عليه ، والصحابة لا يعرفونها ؛ ولو فرض صحتها فإنما يعمل على مقتضاها فى مجهول الحال . لا فيمن يكذّبه عمر وعثمان وعلى وعائشة ، ولا فيمن قامت على جرحه أدلة الوجدان ، فإذا نحن من جرحه على يقين جازم) (١) .

إلا أن زعمه هذا رددناه بالحجج الدامغة ، فانهار ما ادعاه أمام الصرح الشامخ الذى يحمى عدالة أبى هريرة ، وتحطمت سهامه الواهية على الحصن المنيع الذى بناه أبو هريرة بصدقه وأمانته واستقامته ، فلم يجد ثغرة ينفذ منها ، أو ثلماً يدس فيه هواه ، فراح يشكك الناس فى مرويات أبى هريرة ، ويستشهد ببعض الأحاديث التى وردت فى الصحيحين عنه ، متخذاً طعنه فى أبى هريرة وتجريحه إياه ، مطية وذريعة للتشكيك فى ما ورد فى الصحيحين عامة ، يريد من قرائه بل من الناس جميعاً أن لا يثقوا بالكتب التى أجمعت الأمة على صحتها ، وتلقتها بالقبول ، ولم يجد إلى ذلك سبيلا . إلا أن يذكر بعض الأحاديث التى تتعلق بالأمور الغيبية ، ويحاول أن يحكم العقل البشرى فيها ، يوازن بينها وبين الواقع ، من ذلك حديث خلق آدم (ص٥٦) فيحمل ألفاظه ما لا تحتمل ، ويفسره تفسيراً لا يقبله العقل والذوق السليم ، ويسوق غيره من الأحاديث التى تتناول بعض أحوال يوم القيامة ، كرؤية الله تعالى (ص ٦٤) ، والنار (ص ٧٠) ، وينكر ما جاء فى حديث استجابة الله تعالى الدعاء فى الثلث الأخير من كل ليلة (ص ٧٢) ويحمل ألفاظه ما لا تحتمل ، فالحديث (عن أبى هريرة مرفوعاً قال : ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى الثلث الأخير يقول : من يدعونى فأستجيب له .. الحديث)اه

---

(١) أبو هريرة : ٢٧٩ .

ويثور الكاتب قائلا : (تعالى الله عن النزول والصعود والمجيء والذهاب والحركة والانتقال . . وقد كان هذا الحديث والثلاثة التى قبله مصدراً للتجسيم فى الإسلام ، كما ظهر فى عصر التعقيد الفكرى ، وكان من الحنابلة بسببها أنواع من البدع والأضاليل ولا سيما ابن تيمية . . ص ٧٣) . ويذكر قصته على منبر دمشق .

إن المؤلف حمل ألفاظ هذه الأحاديث على ظاهرها حتى وصل إلى نتيجة التجسيم ، كما فعل (المشبهة) ، ولما كان التشبيه مخالفاً لعقيدة جمهور المسلمين ، أنكر صحة الحديث وهو رأى (الخوارج والمعتزلة وهو مكابرة)(١) ويقول ابن العربى : (حكى عن المبتدعة رد هذه الأحاديث ، وعن السلف إمرارها ، وعن قوم تأويلها وبه أقول . . والحاصل أنه تأوله بوجهين : إما بأن المعنى ينزل أمره أو الملك بأمره ، وإما بأنه إستعارة بمعنى التلطف بالداعين والإجابة لهم ونحوه) (٢) . أقول إن حمل ألفاظ هذا الحديث على حقيقته تعنت ومكابرة بلا دليل ، والأصل أنه إذا امتنع حمل ألفاظ اللغة على الحقيقة صرفت إلى المجاز ، وهذا كثير فى اللغة ، فكما تقول : خرجت المدينة تستقبل الحجاج ، وتقصد بذلك أكثر أهل المدينة ، كذلك يجب أن تقول فى مثل هذا الحديث وفى الآيات التى استدل بها (الشبهة) على رأيهم كآية (الاستواء) وغيرها . ويلزم من إنكار هذه الأحاديث لما فيها من التجسيم والتشبيه — على رأى المؤلف — إنكار جميع الآيات التى بهذا المعنى ، ولا يقول بهذا مسلم ، فكما صرفت ألفاظ تلك الآيات إلى المجاز تصرف ألفاظ بعض الأحاديث أيضاً إلى ذلك ؛ لأن بعض الأحاديث جاءت على سنن ونهج القرآن الكريم . وإذا أبى أن تصرف هذه الألفاظ إلى المجاز قلنا له : يلزم من هذا أن تسير المدينة — فى مثالنا — بأبنيتها ومساجدها وبيوتها وأشجارها ، وهذا لا يعقل ولا يتصور ، وهو خلاف العادة والعرف ، لذلك وجب صرفه إلى المجاز ، من غير أن نرد ذلك الأصل اللغوى ، الذى

---

(١) فتح البارى ٣/٢٧٢ .

(٢) فتح البارى : ٣/٢٧٢ .

عليه العرب ، أدباؤهم وفصحاؤهم وعامتهم منذ عرفهم التاريخ . وعلى هذا الأصل نحمل بعض آيات القرآن الكريم وبعض أحاديث الرسول الأمين صلى الله عليه وسلم .

وبمثل هذه الاعتراضات يرد بعض الأحاديث ، التى تتعرض لأحوال الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه ، والملائكة ، وفى كل هذا لا يكف أذى لسانه عن أبى هريرة ، فيستهزىء به تارة ، ويزدريه أخرى ، ويشتمه حيناً ، ويتهكم عليه أحياناً . . ويتهمه بالتزوير مرة(١) ، وبالهراء والهذر مراراً (٢) ، وذهب المؤلف إلى التشكيك فى الأحاديث التى ساقها ، والتى لم يخف منها على العلماء شىء ، فبينوا صحتها ، ومعانيها ومناسباتها ، وقارنوا ما روى منها عن أبى هريرة بمرويات غيره — ولم يكن هذا خاصاً لحديث أبى هريرة ، بل عاماً لجميع الأحاديث — ولم يثبتوها فى كتبهم إلا بعد تحقيق ودراسة علمية عميقة .

ثم إن المؤلف خلال بحثه وعرضه لأكثر تلك الأحاديث ، لم يتخل عن هواه ، فكان يرى أن بعضها من وضع أبى هريرة ليرضى به الأمويين ، من ذلك ما رواه عنه فقال فى (ص ١١٨) : (أخرج الشيخان عن أبى هريرة مرفوعاً : اللهم إنما محمد بشر يغضب كما يغضب البشر ، وإنى قد اتخذت عندك عهداً لن تخلفنيه ، فأيما مؤمن آذيته أو سببته أو جلدته ، فاجعلها له كفارة ، وقربة تقربه بها إليك — الحديث) ويرى أن أبا هريرة (وضع هذا الحديث على عهد معاوية تزلفاً إليه ، وتقرباً إلى آل أبى العاص ، وسائر بنى أمية ، وتدا ركاً لما ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم ، من لعن جماعة من منافقيهم ، وفراعنتهم إذ كانوا يصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجاً ، فسجل عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بلعنه إياهم فى كثير من مواقفه المشهودة خزياً مؤبداً ، ليعلم الناس أنهم ليسوا من الله ورسوله فى شىء فيأمن على الدين من نفاقهم . . ص ١٢٣ — ١٢٤) .

---

(١) انظر ص ٧٧ من كتابه .

(٢) انظر ص ٩٦ من كتابه .

هذه إحدى الروايات المطلقة (١) . التى ورد فيها إيذاء أو سب الرسول صلى الله عليه وسلم . وقد وردت روايات أخرى مقيدة بينت المراد من الروايات المطلقة ، فقد جاء فى رواية عنه عليه الصلاة والسلام : « . . فأيما أحد دعوت عليه من أُمتى بدعوة ليس لها بأهل أن تجعلها له طهوراً وزكاة وقربة » (٢) ، ولم يذكر أحد من العلماء أن أبا هريرة وضع هذا الحديث إرضاء لمعاوية . وماذا يقول عندما يعلم أن عائشة أم المؤمنين وجابر بن عبد الله الأنصارى ، وأنس بن مالك (٣) رضى الله عنهم قد رووا هذا الحديث أيضاً ؟ فهل وضعوه أيضاً إرضاء لمعاوية ! ! أظن أنه لا يقول هذا أحد يعرف للصحابة منزلتهم وفضلهم وجليل قدرهم .

ثم إن هذا الحديث ورد فى حديث طويل ، حين داعب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتيمة عند أُم أنس بن مالك ، وقال لها « لقد كبرت ، لا كبر سنك » فظنت اليتيمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دعا عليها ، فاستفهمت أُم أنس من الرسول عن ذلك فقال فيما قاله « . . فأيما أحد دعوت عليه من أُمتى بدعوة ليس لها بأهل أن يجعلها الله له طهوراً وزكاة وقربة يقرِّبه بها منه يوم القيامة » (٤) .

فإن دعاءه عليه الصلاة والسلام أو سبه لمؤمن ليس بأهل لذلك — يكون أجراً وطهراً له ، وهذا من باب تلطف رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمته . وقد ذكر الإمام النووى بعض المقصود من هذا الحديث ، فقال : (إن ما وقع من سبه ودعائه ونحوه ليس بمقصود ، بل هو مما جرت به عادة العرب فى وصل كلامها بلا نية ، كقوله « تربت يمينك » وعقرى حلقى . وفى هذا الحديث « لا كبرت سنك » وفى حديث معاوية « لا أشبع

---

(١) انظر صحيح مسلم ، ص ٢٠٠٧ — ٢٠١٠ ، ج ٤ .
(٢) صحيح مسلم ، ص ٢٠١٠ ، ج ٤ من حديث طويل رقمه (٩٥) .
(٣) انظر صحيح مسلم ، ص ٢٠٠٧ ، و ٢٠٠٩ ، ج ٤ .
(٤) صحيح مسلم ، ص ٢٠٠٩ ، حديث ٩٥ ، ج ٤ .

الله بطنه » (١) ونحو ذلك لا يقصدون بشيء من ذلك حقيقة الدعاء ، فخاف صلى الله عليه وسلم أن يصادف شيء من ذلك إجابة . فسأل ربه سبحانه وتعالى ، ورغب إليه أن يجعل ذلك رحمة وكفارة وطهوراً وأجراً وإنما كان يقع هذا منه فى النادر والشاذ من الأزمان . ولم يكن صلى الله عليه وسلم فاحشاً ولا متفحشاً ولا لعاناً) (٢) . وإلى جانب هذا ، فإن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا يطمئن السامع بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقصد بما يجرى على لسانه مما اعتاده العرب فى كلامهم — أذى ولا شتما ، وإنما يرجوه أن يكون رحمة وأجراً .

هذه إحدى الصور التى يعلل بها سبب وضع أبى هريرة لحديث روى فى الصحيحين ، وهو الذى ادعى فى كتابه أكثر من مرة (التجرد العلمى والذوق الفنى) ، يكذّب الصحابة ، ويفسق بعض المسلمين ، بل يكفرهم من غير دليل ولا برهان ، فأى تجرد هذا ؟ وأى تحقيق وبحث نزيه فى مثل هذا ! ! ؟

ثم يقول المؤلف : (وقد كان صلى الله عليه وسلم رأى فى منامه كأن بنى الحكم بن أبى العاص ينزون على منبره كما تنزو القردة ، فيردون الناس على أعقابهم القهقرى ، فما رؤى بعدها مستجمعاً ضاحكاً حتى توفى ، وقد أنزل الله تعالى عليه قرآناً يتلوه آناء الليل وأطراف النهار :

« وما جعلنا الرؤيا التى أريناك إلا فتنة للناس والشجرة الملعونة فى القرآن ، ونخوفهم فما يزيدهم إلا طغياناً وكفراً »(٣) .

قال فى الهامش هى الآية (٦٠) من الإسراء ص ١٢٤) .

وعزا حديث (المنام) إلى الحاكم الذى صححه على شرط الشيخين ، إلا أن الحاكم متساهل فى تصحيحه ، ولو سلمنا صحة (المنام) فما هى علاقته

---

(١) انظر تفصيل هذه الأخبار ومناسباتها فى صحيح مسلم بشرح النووى ، ص ١٥٤ — ١٥٥ ، ج ١٦ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووى ، ص ١٥٢ ، ج ١٦ .

(٣) الإسراء : ٦٠ ، بلفظ « طغياناً كبيراً » .

بالآية ؟ ثم إن القرآن الكريم كله لا يحمل بين دفتيه آية كاملة بهذا اللفظ ، والآية الستون (٦٠) فى سورة الإسراء ، لا السادسة كما ذكر ، تختلف فى ختامها ، فليس فيها (طغيانا وكفراً) بل « **طغياناً كبيراً** » ، فحسنا الظن به وقلنا من المحتمل أن يكون هذا خطأ مطبعياً ، إلا أنه لم يشر إلى شيء فى جدول الخطأ والصواب من كتابه ، فلم يعد ينفع حسن الظن به ، فتأكد لنا أنه يثبت هذا متيقناً من صحته ؛ فهو يحرِّف الكلم عن مواضعه ، ويبدل كلام الله تعالى كما يشاء ؛ وأغرب من هذا أنه يستشهد بالآية الكريمة على أنها نزلت من أجل ذلك (المنام) ، وأن الشجرة المعلونة فى القرآن هى الأسرة الأموية أخبره الله تعالى بتغلبهم على مقامه وقتلهم ذريته وعتيهم فى أمته . . ! ! لا نعلم مصدراً موثوقاً يروى هذا ! ! فمن الأمين الذى نقل لعبد الحسين ذلك المنام ؟ ومن الذى أخبره عن الشجرة الملعونة ؟ ؟ وكل ما يذكره المؤلف عن مصادره فى هذا قوله (والصحاح فيه متوافرة ولا سيما من طريق العترة الطاهرة) ! !

شهد الله أنى أحب علياً وأهله وعترته حباً لا ينازعنى فيه كثير ممن يزعمون حبه من شيعته فى هذا العصر ، لا أقول هذا متعصباً لنسبنا المتصل به ، ولا تحزباً إليه ، بل لأنه من أفضل الصحابة والخلفاء الراشدين ولحب رسول الله صلى الله عليه وسلم إياه ، وليده الكريمة الطيبة فى الدفاع عن الإسلام . . فأى شيء عند عترته الطاهرة يخفى على المسلمين جميعاً ، وأى علم اختص الله به علياً رضى الله عنه أو عترته الطاهرة ! ؟ وقد قال رضى الله عنه : (من زعم أن عندنا شيئاً نقرؤه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة ، صحيفة فيها أسنان الإبل وأشياء من الجراحات ، فقد كذب . .) (١) .

بعد هذا لا يمكننا أن نقبل هذا التأويل للآية الكريمة ، ولا يمكننا أن نثق بذلك الإخبار عن الشجرة الملعونة التى ذكرها المؤلف . وكل ما جاء فى هذا الموضوع فى أشهر التفاسير : أن هذه الآية الكريمة تتناول جانباً مما جاء فى ليلة المعراج المبارك ، والرؤيا المقصودة هنا (ما عاينه عليه الصلاة

---

(١) مسند الإمام أحمد : ٢/٤٤ ، رقم ٦١٥ بإسناد صحيح ونحوه كثير فى المسند بهذا المعنى .

والسلام ليلة المعراج من عجائب الأرض والسماء حسبما ذكر فى فاتحة السورة الكريمة) (١) (« **والشجرة الملعونة فى القرآن** » عطف على الرؤيا ..)(٢) ولم يذكر أحد قط أن هذه الشجرة هى الأسرة الأموية — اللهم إلا ما ذكره عبد الحسين — والشجرة تلك التى (تنبت فى أصل الجحيم فى أبعد مكان من الرحمة ، أى وما جعلناها إلا فتنة لهم حيث أنكروا — (المشركون) — ذلك وقالوا إن محمداً يزعم أن الجحيم يحرق الحجارة ثم يقول ينبت فيها الشجر ، ولقد ضلوا فى ذلك ضلالا بعيداً . .) (٣) .

فماذا نقول فى مؤلف ينتحل على الله عز وجل ما لم يسمع به إنسان ، ويفسر الآيات بهواه ، ويزعم أن هذا مما أخبر الله به نبيه صلى الله عليه وسلم ! وبعد هذا يتهم راوية الإسلام أبا هريرة ! ! أن جميع ما وجهه من الطعون إلى أبى هريرة ، لو وجهت إليه أضعافا مضاعفة ، ما وفّت رداً على دعواه فى تلك الصفحة من كتابه .

ويتابع المؤلف سرده بعض الأحاديث التى رواها أبو هريرة ، ويحاول الطعن فيها والتشنيع على راويها ، وينتهى به تحقيقه واستنتاجه ، إلى أن مسند أبى هريرة فى حكم المرسل لا يصلح حجة ولا يقوم دليلا ، (ص ٢٥٠) ضارباً عمل الأمة بحديث أبى هريرة من لدن عهد الصحابة إلى عهدنا عرض الحائط ، مخطئاً العلماء والفقهاء ، بل مخطئاً الصحابة أنفسهم الذين حملوا عنه حديثه وعملوا به . فكان مخطئاً فى بحثه ، ضالا فى نتائجه غير دقيق فى استنباطه واستنتاجه . وقد أداه إلى ذلك هواه وتعصبه واعتماده على الروايات الضعيفة (٤) ، والكتب غير الموثوقة ، ونظرته الضيقة التى جعلته يرى فى أبى هريرة الرجل المتهم دائماً بل الرجل المتلبس بالجرم الثابت . لذلك كانت نتائجه أحياناً تسبق بحثه واستنتاجه وحكمه ، وكثيراً ما كان يتأول بعض النصوص ويحملها ما لا تحتمل حتى انتهى إلى أن رسول الله قد أخبر عنه بأنه

(١و٢و٣) تفسير أبى السعود : ٣/٢٢٣ .

(٤) لذلك لم أتعرض إلى بعض ما ذكره المؤلف لأنه استقاه من كتب غير موثوقة ، أو من كتب موثوقة نصت على ضعفه ، من ذلك ما رواه عن مزود أبى هريرة الذى قال فى روايته الترمذى حسن غريب . وغيره . انظر سير أعلام النبلاء : ٢/٤٥٢ .

من أهل النار (انظر صفحة ٣١٠ و ٣١٥ من كتابه) ، ويفسر بعض الأخبار بما تمليه عليه عواطفه ، وقد أشرت إلى هذا فيما سبق ، كما أنه حمَّل أبا هريرة وزر الوضَّاعين الذين استغلوا كثرة حديثه ، ووضعوا بعض الأخبار على لسانه ، وكل ذلك بينه رجال النقد .

وإني أدعو العلماء المنصفين إلى استقراء مرويات أبي هريرة — وأجمع ما لدينا مسند الإمام أحمد — فإنهم لن يجدوا له حديثاً يخالف فيه الأصول العامة للشريعة ، أو يتفرد بحديث شاذ ينكر عليه ، وما من حديث استشهد به الكاتب إلا عرف المحدِّثون والنقاد قيمته ، وما من شبهة أوردها على أبي هريرة أو على مروياته إلا ردها الحفاظ ، وأزالوا أشكالها وبينوا حقيقتها ، حتى أسفر وجه الحق ، ونجا أبو هريرة من تلك الأعاصير المصطنعة التي عصفت حوله ، ومن تلك الأمواج الغدَّارة التي تلاطمت على قدميه . فبقي صامداً أبد الدهر يحترمه الجمهور ، ويعرفون مكانته ومنزلته ، وارتدت تلك الهجمات الضالة على أعقابها خامدة مكتومة الأنفاس تجر وراءها ذيول الخزي والانكسار ، ولم تزل بعض بقايا هؤلاء تحمل لواء مهاجمة أبي هريرة واتهامه ، إلا أنهم قلة لا يذكرون ، ولن يستطيعوا أن يخدشوا من عدالة أبي هريرة ، أكثر مما يخدش طفل صغير في جبل شامخ بظفره .

ولابد لي من أن أشير هنا إلى ما كتبه مؤلف (كتاب أضواء على السنة المحمدية) حول أبي هريرة زيادة على ما جاء في كتاب عبد الحسين شرف الدين.

لقد ذكر الكاتب أكثر ما كتبه صاحب كتاب (أبو هريرة) إذ كان من مراجعه الأساسية ، وقد أثنى عليه في كتابه في أكثر من موضع (١) ، ودعم آراءه وأقواله بما جاء في دائرة المعارف الإسلامية (٢) عن (شبرنجر) و (جولدسيهر) . وكان أكثر طعناً في أبي هريرة من أستاذه ، وأسلط لساناً ، وأشد منه في استهزائه وازدرائه إياه . فلم ير صحبته للرسول صلى الله

---

(١) انظر هامش الصفحة (١٥٧) من كتابه .

(٢) انظر صفحة ١٧١ — ١٧٢ من كتابه : أضواء على السنة المحمدية .

عليه وسلم إلا من أجل أكله وشربه ، وقد صوره طفيلياً جشعاً نهماً ، يقف على الأبواب ، ويتصدى لأصحابه فى الطريق حتى إنهم لينفرون منه أحياناً ، ولقبه بـ (شيخ المضيرة) اعتماداً على ما استقاه من كتب الندماء والظرفاء ، وكتب الأدب التى رآها مصدراً حسناً للسنة ! ! ! (١) ويجمع من الأخبار صحيحها وسقيمها من غير أن يمحص فيها ، مثال ذلك ما رواه (أبو نعيم فى الحلية ، قال : كان أبو هريرة يطوف بالبيت وهو يقول : ويل لى .. بطنى إذا أشبعته كظنى ، وإن أجعته سبنى) (٢) . ذكر هذه الرواية دون أى تعليق لأنها تؤيد ما زعم . إلا أن راوى هذا الخبر عن أبى هريرة هو (فرقد السبخى) والخبر ضعيف مردود ، لأن فرقد هذا ليس من أصحاب الحديث . وإليكم أقوال العلماء فيه :

قال أيوب السختيانى عنه : ليس بشىء ولم يكن صاحب حديث .

قال ابن المدينى عن يحيى القطان : ما يعجبنى التحديث عنه .

قام الإمام أحمد : إنه رجل صالح ليس بقوى فى الحديث لم يكن صاحب حديث .

قال يحيى بن معين : ليس بذاك ، وقال مرة ثقة . .

قال البخارى : فى حديثه مناكير .

قال النسائى : ليس بثقة .

قال يعقوب بن شيبة : رجل صالح ضعيف الحديث جداً .

قال أبو حاتم الرازى : ليس بقوى فى الحديث . .

وأما ابن حجر فلم يذكر سماعه من أبى هريرة (٣) وأقول إن سماعه غير محتمل لأنه توفى سنة إحدى وثلاثين ومائة وأبو هريرة توفى فى أبعد الأقوال سنة تسع وخمسين فمتى سمعه ووعى عنه ، ولو سلمنا سماعه ، فإنه غير ثقة .

---

(١) انظر صفحة ١٥٦ من كتابه : أضواء على السنة المحمدية .

(٢) انظر صفحة ١٥٧ من كتابه : أضواء على السنة المحمدية . والحلية : ٣٨٢/١ .

(٣) تهذيب التهذيب : ٢٦٣/٨ .